

الجريدة الرسمية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٥٥) يوم الخميس ١٤ رمضان سنة ١٣٣٧ - ١٢ يونيو سنة ١٩١٩ (السنة التاسعة والثمانون)

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٥ وعلى القوانين والأوامر العالية الأخرى المشار إليها في المادة الرابعة الآتية :

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات ، ووزارة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما حسوات :

مادة ١ - تستمر مصلحة السكك الحديدية والتلفرات والتلغرافات والأقوات الأميرية في القيام بوظائفها تحت سلطة مدير عام يعين بمرسوم .

٢ - يلقى مجلس إدارة السكك الحديدية الموائف بقضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٥

٣ - يؤلف مجلس التأديب المخصوص لموظفي وزارة المواصلات ويستخدمها من وكيل بتلك الوزارة رئيسا ، ومن مستشار سلفاني ، ومن النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية .

على أن فيما يتعلق بموظفي مصلحة السكك الحديدية والتلفرات والتلغرافات الأميرية دون سواهم يكون المجلس المخصوص برئاسة المدير العام لهذه المصلحة . وفي حالة غياب المدير العام أرتعدر حضوره يكون مجلس التأديب المخصوص لمصلحة السكك الحديدية والتلفرات والتلغرافات الأميرية برئاسة الموظف الذي يعينه وزير المواصلات لهذا الغرض .

ويحفظ مؤقتا ، ولحين صدور قرار من وزير المواصلات طبقا للمادة ٧ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ، بمجالس التأديب وفرعها المختصة الآن بالنظر بصفة ابتدائية في المواد التأديبية بالمصالح المختلفة الملحقة الآن بوزارة المواصلات .

٤ - تُلغى القوانين رقم ١١ و ٢٥ لسنة ١٩٠٥ و ٤٠ لسنة ١٩١٢ وكذلك الأمر العالي الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ القاضي بإلحاق مصلحة التفارات بوزارة المالية .

٥ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأى طايدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩)

فؤاد

بأمر الحضرة السلفانية
وزير المواصلات
أحمد زبور

رئيس مجلس الوزراء
محمد سعيد

مرسوم

بتعيين المستر هـ . وردد بورير والمستر و . روس تيلور مستشارين سلفانيين وستورين ببلجة القضاء

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء ،
رسمنا بما حسوات :

مادة ١ - يعين المستر هـ . وردد بورير النائب بقلم قضايا الحكومة عضوا ببلجة قضايا الحكومة مع لقب مستشار سلفاني ويهد إليه بصفته هذه بادارة قلم قضايا وزارة المواصلات .

٢ - يعين المستر و . روس تيلور النائب بقلم قضايا الحكومة عضوا ببلجة قضايا الحكومة مع لقب مستشار سلفاني ويهد إليه بصفته هذه بادارة قلم قضايا وزارات الأشغال العمومية والحربية والزراعة .

٣ - على وزراء الأشغال العمومية والحربية والمواصلات والزراعة تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه .

صدر برأى طايدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩)

فؤاد

بأمر الحضرة السلفانية
وزير الزراعة
عبد الرحيم صبرى

وزير المواصلات
أحمد زبور

وزير الأشغال العمومية والحربية
احمايل صرى

رئيس مجلس الوزراء
محمد سعيد

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص	مرسوم بتعيين المستر هـ . وردد بورير والمستر و . روس تيلور مستشارين سلفانيين وعضوين ببلجة القضاء . مرسوم بتعيين مديرين . مرسوم بتعيين وكلاء مديرين . قرار تجديد افتتاح أودار محاكم الجنايات في المدة من أوله بوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩١٩ . قرار باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بتدريغنا . إعلان بتعيين الحارس الرسمى لأهولك الأنداء . في القنطر المصري ضابطا المرخص بدلا من المستر وردد بورير المستقيل .
قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٩ بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات . قانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩ بالناء مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية ووضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وسير مجالس التأديب بوزارة المواصلات .	

قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٩

بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ بشأن محاكمة الموظفين والمستخدمين التابعين لوزارة الداخلية ؛

وبما أنه من الملائم أن القضاء التأديبية الناشئة عما حدث أخيرا في القنطر من الاضطراب تكون محصورة كلها في وزارة الداخلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
رسمنا بما حسوات :

مادة ١ - مجلس التأديب الذي يعقد في مركز المديرية أو المحافظة بقضى الأمر العالي الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ يستبدل فيما يتعلق بالمخالفات أو التقصيرات التي لها ساس باضطرابات القنطر الأخيرة بمجلس تأديب يعقد في وزارة الداخلية ويكون تأليفه كالآتي :

رئيس نيابة محكمة الاستئناف الأهلية (رئيسا)
مدير قسم الادارة وبايشفتش ادارة عموم الامن العام بوزارة الداخلية (أعضاء)

فاذا حدث مانع لرئيس النيابة يمنعه من الحضور فعلى وزير الحفانية إصدار قرار بتعيين رئيس نيابة آخر بدله .

واذا حدث مانع لأحد المضمون الآخرين فعلى وزير الداخلية إصدار قرار بتعيين بدله

٢ - على كمفري الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .
صدر برأى طايدين في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيو سنة ١٩١٩)

فؤاد

بأمر الحضرة السلفانية
وزير الحفانية
أحمد ذوالفقار

رئيس مجلس الوزراء
محمد سعيد

قانون رقم ٩ لسنة ١٩١٩

بالناء مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية ووضع القواعد الخاصة بسير تلك المصلحة وسير مجالس التأديب بوزارة المواصلات

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٩ الخاص بإنشاء وزارة المواصلات ؛